

تقرير وفد الشعبة البرلمانية بخصوص المؤتمر  
البرلماني حول الأزمة الاقتصادية العالمية ،  
المنعقد في جنيف - سويسرا ، خلال الفترة  
من ٧ - ٨ مايو ٢٠٠٩ م .





9 يوليو 2009م

صاحب المعالي علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

الموضوع: تقرير زيارة وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر  
البرلماني حول الأزمة الاقتصادية العالمية

يسرني أن أرفق إلى معاليكم تقرير زيارة وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر البرلماني حول الأزمة الاقتصادية العالمية والذي عقد في العاصمة السويسرية جنيف في الفترة من 7-8 مايو 2009م.

وتفضلو معاليكم بقبول وافر الشكر والتقدير،،،

خالد حسين المسقطي  
عضو مجلس الشورى  
رئيس الوفد المشارك

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الشورى
وارد الشعبة البرلمانية		
12 JUL 2009		
الرقم: ٢٤٣/٢٠٠٩ الوقت: ١٢:٠٠		





مملكة البحرين  
الشعبية البرلمانية

## تقرير وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر البرلماني حول الأزمة الاقتصادية العالمية

٧-٨ مايو ٢٠٠٩  
جنيف - سويسرا







# المؤتمر البرلماني حول الأزمة الاقتصادية العالمية

جنيف ٧-٨ مايو ٢٠٠٩م



مملكة البحرين  
الشعبة البرلمانية

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	التقرير
١٢	جدول أعمال المؤتمر
١٥	موجز لكلمات المحاضرين
٨٤	الكلمة الختامية لرئيس المؤتمر
٨٩	وسائل تحقيق الاستقرار المالي
١٢٥	المشاركون
١٥٦	الملف الصحافي

## مقدمة:

بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي عقد بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة السويسرية جنيف خلال الفترة من ٧ - ٨ مايو الجاري، المؤتمر البرلماني حول الأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك بمشاركة عدد من رؤساء وأعضاء برلمانات العالم وقيادات صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى عدد كبير من الحاصلين علي جائزة نوبل في الاقتصاد وخبراء عالم المال والاقتصاد.

وقد شمل المؤتمر الذي يأتي ضمن الجهود الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي لتوفير مشاركة برلمانية قوية وفعالة للمساهمة في عمل منظومة الأمم المتحدة على حلقات عمل، وجلسات استماع برلمانية، وطاولات مستديرة، وذلك بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومجموعة العشرين.



## الوفد المشارك

سعادة السيد خالد حسين المسقطي  
رئيس الوفد  
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى

النائب عبد الجليل خليل  
عضوا  
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب

المرافق الإداري - الإعلامي  
يوسف يعقوب مرهون  
القائم بأعمال رئيس الإعلام البرلماني - مجلس الشورى

## جدول أعمال المؤتمر

الأربعاء ٦ مايو

١٠,٠٠ - ١٩,٠٠ تسجيل المشاركون ( مقر الإتحاد البرلماني )

الخميس ٧ مايو

٠٨,٣٠ - ١٨,٠٠ تسجيل المشاركون ( مقر الإتحاد البرلماني )

١٠,٢٠ - ١٠,٠٠ الجلسة الافتتاحية

١٠,٢٠ - ١١,٠٠ عرض تمهيدي

حالات إفلاس مدوية: أصل الأزمة

المحور ١: سياسات الاقتصاد الكلي لتحفيز الاقتصاد العالمي

١١,٠٠ - ١٣,٠٠ حلقة مناقشة تفاعلية

خلق فرص عمل ودرء الركود الاجتماعي

١٣,٠٠ - ١٥,٠٠ الغداء

١٥,٠٠ - ١٦,٠٠ جلسة أسئلة وأجوبة

البحث عن طريق جديد للاستقرار والنمو؛ نتائج مجموعة العشرين

١٦,٠٠ - ١٨,٠٠ حلقة مناقشة تفاعلية

التخفيف من تأثير الأزمة على التنمية

١٨,٠٠ حفل استقبال بمقر الأمم المتحدة بجنيف

الجمعة ٨ مايو

١٠,٠٠ - ١١,٠٠ نقاش موضوعي

الجانب الإنساني من الأزمة الاقتصادية

المحور ٢: إصلاح النظام المالي الدولي

١١,٠٠ - ١٣,٠٠ حلقة مناقشة تفاعلية

تحقيق الاستقرار المالي

١٣,٠٠ - ١٥,٠٠ الغداء

١٥,٠٠ - ١٦,٠٠ نقاش موضوعي

مبادئ الإصلاح: نحو بريتون وودز جديدة

المحور ٣: عناصر الاستراتيجية البرلمانية

١٦,٠٠ - ١٧,٥٠ طاولة مستديرة - الطريق إلى الأمام

١٧,٥٠ - ١٨,٠٠ الجلسة الختامية

## اليوم الأول من أعمال المؤتمر

افتتحت أعمال اليوم الأول بكلمة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس البرلمان بجمهورية ناميبيا ثيو بن جوريراب، تلتها كلمة للأمين العام للأمم المتحدة ألقاها بالنيابة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) سوباكاي بانيتشباكدي.

كما استمع البرلمانيون إلى محاضرات من مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الشأن الاقتصادي والمالي، وتم التركيز على الدور المفترض أن تقوم به البرلمانات جنباً إلى جنب مع الحكومات في احتواء تداعيات هذه الأزمة، وفي هذا الإطار تمت مناقشة ثلاثة موضوعات على درجة كبيرة من الأهمية، إذ بحث الموضوع الأول السياسات الاقتصادية الكلية لتحفيز الاقتصاد العالمي، وتم في إطار هذا الموضوع مناقشة خلق فرص عمل من أجل تجنب الكساد الاجتماعي، وإيجاد سبل جديدة للاستقرار والنمو في إطار نتائج مجموعة الـ ٢٠ التي عقدت اجتماعها في لندن أبريل/ نيسان الماضي، وبحث كيفية تخفيف تداعيات هذه الأزمة على معدلات التنمية، وكذلك بحث أثر هذه الأزمة على قضايا النوع الاجتماعي.

كما بحث البرلمانيون إصلاح النظام المالي العالمي من حيث أهم متطلبات تحقيق هذا الإصلاح وصولاً إلى تحقيق نوع من الاستقرار المالي العالمي، بينما خصص الموضوع الأخير في اليوم الأول لبحث عناصر الاستراتيجية

البرلمانية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال خلق خطط واستراتيجيات التعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إضافة إلى إيجاد تشريعات برلمانية تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنظام المالي العالمي.

وأكد البرلمانيون من مختلف دول العالم خلال أعمال المؤتمر أهمية إيجاد دور فاعل للمؤسسات البرلمانية تجاه مختلف القضايا التي تمر بها دول العالم، وخاصة أن البرلمانات تمثل الصوت الحقيقي للشعوب في تدارك مثل هذه الأزمات على مستقبلها وخطط تنميتها الاقتصادية، معربين عن أملهم في أن يتوصلوا إلى اقتراح حلول وإجراءات تسهم في الحد من الأزمة المالية.

### اليوم الثاني من أعمال المؤتمر

تم خلال اليوم الثاني للمؤتمر إخبار البرلمانيين بأشغال لجنة الخبراء التي شكلها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي يتولى تسييرها جوزيف ستيغليتز الحاصل على جائزة نوبل وكذا بنتائج قمة مجموعة الـ ٢٠ التي انعقدت بلندن والاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هذا وقد تحدثت رئيسة البرلمان النمساوي السيدة باربرا برامر خلال أعمال المؤتمر حيث أشارت إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمانيون في التوقيع على الاتفاقيات التي من شأنها حماية الاقتصاد

العالمي، لافتة إلى أهمية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في المجال الاقتصادي، متسائلة إذ كانت الأزمة الاقتصادية ستحدث لو كانت المرأة طرف في صنع القرار.

من جانبه أشار نائب أمين عام الأمم المتحدة لشؤون التنمية الاقتصادية جومو كوامي ساندارام بأن العالم يحتاج في الوقت الراهن إلى هندسة مالية جديدة، لافتا إلى أن نظام العولمة كان يجب أن يضخ أموال إلى الدول الفقيرة ولكن ما نراه اليوم هو عكس ذلك، مؤكدا بأن أكثر متضرر من الأزمة المالية هي الدول النامية على الرغم من عدم مشاركتها في وضع السياسات المالية العالمية.

من جانب آخر تحدث رئيس الوزراء الأسبق لجمهورية أيسلندا السيد جير هاردي التي أعلنت بلاده إفلاسها نتيجة الأزمة المالية الخائقة التي عصفت بالنظام الاقتصادي الدولي، حيث أكد بأن عدم وجود تشريعات تحمي المال والاقتصاد كانت سبب رئيسي في إفلاس بلاده، مشيرا إلى أن النظام المالي في بلاده كان يعاني من الديون الضخمة التي كبلت مصارفها الرئيسية أنفسها بها، فحسب إحصاءات مؤسسة تومسون رويترز تدين البنوك الأيسلندية الكبرى الثلاثة (كاوبتهينج ولاندربانكي وجلينتير) ما مجموعه ٦٢ مليار دولار، ولقت جير إلى أن البنوك في بلاده اضطرت إلى تجميد نشاطاتها حتى قبل تفاقم الأزمة المالية، ولم تعد تتمكن من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأمد تجاه عملائها. وقد اضطرت الحكومة الأيسلندية إلى وضع يدها على معظم القطاع المصرفي في البلاد، والى

التخلي عن خطة للدفاع عن عملتها، وإلى إيقاف عمليات بيع وشراء الأسهم، ووجدت نفسها منخرطة في صراع دبلوماسي مع بريطانيا، واضطرت إلى البحث عن المساعدة من الخارج.

وأشار إلى أن أيسلندا تواجه الآن مشاكل عدة جراء الأزمة الاقتصادية التي تحتاج إلى سنوات طويلة لمعالجتها، لافتا إلى أن البرامج مع صندوق النقد الدولي سوف يساعد أيسلندا على النهوض مرة أخرى واستعادة اقتصادها السابق، مؤكدا على أهمية استخلاص العبر من هذه الأزمة.

من جانبه تحدث عدد من الخبراء في الشأن الاقتصادي عن سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي، مشيرين إلى أهمية انتهاج سياسات تساعد على الخروج من الأزمة المالية بغض النظر عن مصادر التمويل، مع إتاحة الفرص للدول النامية.

إلى ذلك أشار البروفسور خوسيه أنطونيو أوكامبو نائب أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية سابقا ووزير مالية كولومبيا الأسبق و أستاذ ورئيس مشارك لمبادرة حوار السياسات بجامعة كولومبيا خلال المؤتمر إلى أهمية إصلاح الاحتياط العالمي، كما أشار إلى عددا آخر من القضايا المرتبطة بهذا الموضوع ومنها الطرق المناسبة للخروج من الركود الاقتصادي الذي تواجهه دول العلم حاليا، إضافة إلى مسألة إعادة هيكلة النظم المالية وإعداد التشريعات الكفيلة بالعمل على استقرار الأسواق المالية حول العالم وأخيرا سبل خلق وظائف جديدة والحد من

الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة المالية على المجتمعات خاصة في الدول  
النامية.

كما تم خلال المؤتمر الاستماع إلى السيدة سامورا تيورنج نائبة رئيس  
الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون اللجنة الدائمة للتجارة والمسائل  
الاقتصادية التي تحدثت عن الاستراتيجيات التي يمكن للبرلمانيين  
انتهاجها من أجل تخفيف آثار الأزمة المالية والاقتصادية خصوصا في  
الدول النامية التي تأثرت بالأزمة من دون أن يكون لها أي علاقة، مشيرة  
إلى أهمية التنسيق والتعاون بين البرلمانيين و السلطة التنفيذية بغية  
العمل على وضع خطط وسياسات تستطيع الدولة من خلالها أن تتخطى  
آثار الأزمة الاقتصادية، وأن ترسم إستراتيجية تجنبها الأزمات المالية  
القادمة.

يشار إلى أن المؤتمر الذي تجري أعماله في صورة حوارية يهدف إلى  
بحث سبل معالجة الأزمة المالية العالمية ودور أعضاء البرلمانات  
والمجالس التشريعية في التعامل مع تلك الأزمة وتجاوز آثارها الاقتصادية  
والاجتماعية.

## توصيات المؤتمر

قد خرج المؤتمر بتوصيات عدة في بيانه الختامي الذي شدد على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وإجراءات فعالة لعلاج الأزمة على المدى المتوسط والبعيد من خلال دور مؤثر تقوم به البرلمانات والبرلمانيين في دول العالم المختلفة، وكذلك الحكومات والمجتمع الدولي، كما أكد البيان أن العلاج الفوري للأزمة المالية العالمية والذي يتمثل في ضخ السيولة يجب أن يصحبه نهوض اقتصادي يعمل على خلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى أن الخطوة التالية يجب أن تكون إعادة إصلاح النظام المالي العالمي من أجل إعادة الثقة في الأسواق والمساعدة في عودة التدفقات التجارية والاستثمارات.

ونوه البيان الختامي إلى أنه بالرغم من نشوء الأزمة وجذورها في الاقتصاديات الأكثر تقدماً لعوامل عدة إلا أن الأزمة قد أثرت على كل دول العالم وبخاصة النامية منها والأقل نمواً وهذه الأخيرة لم يكن لها أية مسؤولية في نشوء الأزمة.

إلى ذلك ركز البيان الختامي على ضرورة تعزيز مبدأ الشفافية وتوفير المعلومات المتعلقة بميزان المدفوعات، مع ضرورة قيام البرلمانيين باعتماد الموازنات الشاملة، كما نص البيان على أهمية تعزيز سلطة البرلمان لإشراف ومراقبة السلطة التنفيذية في ما يتعلق بمشاريع الإقراض والتمويل.



وأكد البيان على أهمية إنشاء المحاكم الاقتصادية، كما أكد على أهمية أن تركز الدول موازناتها على مشاريع التنمية. بالإضافة إلى تشكيل لجنة داخل البرلمانات تعنى بوضع نظام الإنذار المبكر للمتابعة والإشراف على الاقتصاد لتفادي الأزمات القادمة، مع ضرورة العمل على الاستثمار في قطاع برامج الغذاء.

### توصيات الوفد المشارك:

- يؤكد الوفد بأن المؤتمر يأتي في وقت بالغ الأهمية نظراً لما يشهده العالم اليوم من أزمة مالية ألقت بظلالها السلبية على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي في بلدان العالم المختلفة، وخاصة في الدول النامية.
- يعتبر الوفد المؤتمر فرصة مناسبة لمناقشة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية وتبادل وجهات النظر بين البرلمانيين في الإجراءات والسياسات المناسبة لمواجهة تلك التحديات وخاصة تلك التوصيات التي اقترحتها مجموعة العشرين.
- يؤكد الوفد حاجة الاقتصاد العالمي لمزيد من الإجراءات الصارمة التي تؤدي إلى إيجاد معايير تراقب حركة الاتجاهات الاقتصادية في اقتصاديات الدول.

## كلمة أخيرة

■ يتقدم وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر بخالص الشكر والتقدير لسعادة السيد عبد الله عبد اللطيف عبد الله المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف على الجهد المتميز والمشكور بتسهيل أمور مشاركة الوفد و متابعة المستمرة.

■ كما يتقدم الوفد المشارك بالشكر الجزيل إلى الشعبة البرلمانية لما قاموا به من جهود من أجل الإعداد والتحضير لأعمال المؤتمر.

انتهى